

الفصل الخامس

مستقبل مدينة الكوفة

أولاً- تقديرات سكان مدينة الكوفة عام ٢٠٣٣م

ثانياً- النمو العمراني المستقبلي لمدينة الكوفة

ثالثاً- تقييم المخطط العمراني

رابعاً- المشكلات التي تواجه التخطيط العمراني في المدينة

الفصل الخامس

مستقبل مدينة الكوفة

إن تخطيط النمو المستقبلي للمدينة وعلاقته بالوضع العمراني الحالي، وتنظيم هيكل المدينة على المستقبل البعيد، يجب ان يتحقق بصورة صحيحة كي يتم التوازن بين السكان والاستخدامات المختلفة بما ينسجم مع الزيادة في عدد سكان المدينة وما ينتج عنها من زيادة الحاجة إلى الخدمات التي تقدمها المدينة لهم في مساحة الارض المخصصة للسكن وخدمات البنى التحتية، ومرافق المياه والكهرباء، والخدمات الصحية والتعليم، والخدمات التجارية والصناعية فضلاً عن الطرق.

إذ إن التخطيط عبارة عن استراتيجية او مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات، لتنمية وتوجيه وضبط نمو البيئات الحضرية وتوسعها، إذ يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية. وتتضمن الاستراتيجيات عادة تصورات ورؤى لما يمكن ان يحدث ، وتبنى هذه التصورات على توقعات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج والهياكل النظرية أطرها الأساسية (ابوعياش، القطب، ١٩٨٠م، ص٢٠٧) كما ان التخطيط للمستقبل امر مهم جدا وضروري وذلك لمواجهة المشكلات التي قد تنتج من النمو السريع والتوسع الافقي والمساحي للمدينة وبشكل عام ان التخطيط المستقبلي يهيء للمدينة أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية. . إن المصدر الأساسي للمعلومات في هذا المجال هو (التعداد السكاني) وهو مصدر مهم إذا ما توفرت فيه المعلومات التفصيلية وخاصة ما يتعلق بالعائلة هذا ويفتقر العراق ككل إلى التعداد السكاني حيث ان اخر تعداد كان عام ١٩٩٧م وبسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها العراق لم يجر التعداد خلال السنوات التي تلت نفس العام بسبب المزايدات السياسية . وكل ما يليه هو تقديرات عامة تقوم بها وزارة التخطيط الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن .

أولاً : تقديرات سكان مدينة الكوفة عام ٢٠٣٣ م :-

الإسقاطات السكانية هي جملة حسابات متوقعة تهدف إلى التنبؤ بتطور السكان الكلي في المستقبل استناداً إلى مجموعة من المتغيرات حول العوامل الأساسية لهذا التطور وهي: الخصوبة، الوفيات، والهجرة. وبما ان السكان متغيراً أساسياً في التنمية عند وضع الخطط والبرامج والسياسات والتي بدورها تشكل نقطة الانطلاق نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالشكل الذي يؤدي إلى استثمار الطاقات والموارد البشرية والمادية المتاحة حالياً والتي سيخطط لها في المستقبل وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال التخطيط السليم لهذه الموارد والتي تخدم المجتمع. لذا تعد الإسقاطات السكانية عنصراً مهماً في إعداد خطط التنمية من خلال التعرف على الاحتياجات المستقبلية من فرص التعليم لكافة المراحل وحجم القوى العاملة التي ستدخل سوق العمل ، وكذلك الخدمات الخاصة بالسكن وعدد السكان .

إن تحديد عدد السكان لمدينة الكوفة والتنبؤ بما سيكون عليه سنة الهدف ٢٠٣٣ م يعتمد على استخدام أحد الطرق الإحصائية المعتمدة والتي تعطي نتائج معقولة في هذا المجال بالاستناد إلى معدل نمو السكان السنوي للمدة الممتدة بين آخر تعداد وهو عام ١٩٩٧ م وتوقعات سنة الأساس ٢٠١٣ م في ضوء المعادلة المعدة لهذا الغرض.

من خلال الجدول رقم (٢٥)، والشكل رقم (٤٢) باستخدام معادلة النمو السكاني^(١) لغرض التقدير السكاني ومعدل النمو المتوقع فيتضح ان سكان مركز المدينة في تزايد منذ عام ١٩٩٧ م وحتى سنة الهدف ٢٠٣٣ م.

$$R = N \sqrt{\left(\frac{pt}{po} - 1\right) \times 100}$$

(١) تم استخراج معدل النمو السنوي من خلال تطبيق المعادلة الآتية

حيث أن: $PT = PO \times E^{RN}$

PT = عدد السكان المتوقع في سنة الهدف (٢٠٣٣ م).

PO = عدد السكان المقدر لسنة الأساس (٢٠١٣ م).

R = معدل النمو السكاني السنوي.

N = عدد السنوات بين سنتي الأساس والهدف

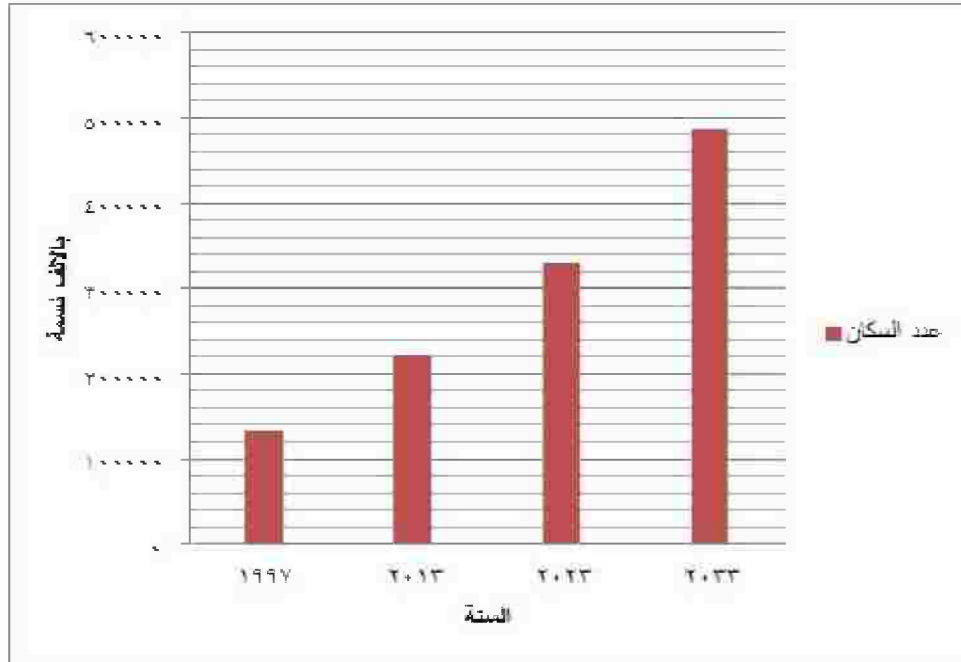
المصدر: U.N. Demographic Year Book 1984, 36, New York : 1986, p53.

جدول رقم (٢٥) نمو السكان في مركز مدينة الكوفة بين عامي ١٩٩٧ - ٢٠٣٣م

السنة	عدد السكان	متوسط حجم الاسرة	عدد الاسر	معدل النمو السنوي
١٩٩٧	١٣١٨٨٢	٧,٣	١٨٠٦٦	٢,٣٦
٢٠١٣	٢٢٢٦٥٢	٦,٠	٣٧١٠٨	٣,٩٨
٢٠٢٣	٣٢٨٩٤٦	٦,٠	٥٤٨٢٤	٣,٩٨
٢٠٣٣	٤٨٥٩٨٥	٦,٢	٨٠٩٩٨	٣,٩٨

المصدر: انشاء الطالبة بالاعتماد على بيانات هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد لعام ١٩٩٧، جدول ٢٢، ص ٧٥.

- دائرة الاحصاء في النجف الاشرف ، تقديرات ٢٠١٣ ، بيانات غير منشورة .



شكل رقم (٤٢) توقع عدد السكان في الكوفة بين السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٣٣م

المصدر: انشاء الطالبة بالاعتماد على جدول رقم (٢٥)

واذا استمر هذا المعدل السنوي ثابتاً فان عدد سكان المدينة سيصل إلى ٣٢٨٩٤٦ نسمة في عام ٢٠٢٣م، ثم إلى ٤٨٥٩٨٥ نسمة في عام ٢٠٣٣م اي ان الحجم السكاني المستقبلي كبير وسترتب عليه ارتباطات وثيقة مع المساحات داخل الحيز الحضري إذ تعد تنمية المدينة متأنية من تنمية سكانها، ومن ثم فهي على المدى المنظور بحاجة إلى مساحات سكنية، وتجارية وصناعية وطرق نقل وخدمات، مما يتطلب التوقع لمستقبل هذه المساحات من اجل أحداث تغيرات تواكب هذه الزيادة في عدد السكان بشكل كفوء ومتوازن لسكانها.

ويعود سبب الزيادة في عدد السكان إلى الزيادة في عدد المواليد وكذلك الهجرة فأن الفرضية بهذا الاتجاه هي ان المدينة من المدن المستقرة امنيا وفي المدى المنظور والمستقبلي ونتيجة لعدم وجود توازن في توفر الخدمات الخاصة بالبنى التحتية للوحدات السكنية التابعة للمدينة . ويتم تحديد اتجاهات التوسع المكاني لمدينة الكوفة وحساب العجز السكني وتحديد متطلبات تحديث المخطط الأساس للمدينة من خلال اعتماد المعايير العالمية في توزيع استخدامات الأرض المختلفة بما يواكب النمو السكاني لسنة الهدف ٢٠٣٣م.

ثانياً - النمو العمراني المستقبلي للمدينة:-

استحوذت الاستخدام السكني على النسبة الأكبر من المساحة الكلية للمدينة، وفي ضوء النمو السكاني المتزايد مستقبلا بسبب الزيادة المستمرة للزيادة الطبيعية والديموغرافية، وفي ظل هذه الزيادة لابد من تخصيص مساحات جديدة تستوعب النمو المستقبلي في عدد السكان، وعليه لابد من التوقع لمستقبل المدينة المساحي لنوضح حجم المساحة المطلوبة لغرض زيادة الطاقة الاستيعابية للمساحة السكنية والعمرانية في المدينة، من أجل اتخاذ الإجراءات التخطيطية المناسبة التي تحقق نمواً حضرياً بعيداً عن التراكبات العشوائية التي تتسبب في انعكاسات سلبية على المدينة ولأجل إعطاء صورة أكثر وضوحاً لمستقبل التوسع المساحي لمدينة الكوفة سوف نلجأ إلى اعتماد واحدة من عدة طرق تستعمل لهذا الغرض وهي طريقة نصيب الفرد من استخدام الأرض داخل المدينة.

وتهدف هذه الطريقة إلى معرفة المساحة المتوقعة للاستخدامات الحضرية في مدينة الكوفة لسنة الهدف ٢٠٣٣م من خلال ضرب نصيب الفرد من تلك المساحة في سنة الأساس $\times$ عدد السكان لسنة الهدف وبهذا نستخرج مساحة المدينة، ونتوقع ان تزداد إلى ضعف ما هي عليه حالياً لتبلغ الزيادة في المساحة المخصصة للسكن ١٦٥٢.٣ هكتاراً إي ضعف المساحة الحالية بثلاث مرات ونسبة ٢٠٧.٨%، وبين الجدول رقم (٢٥) ان عدد الاسر بلغ ٣٧١٠٨ اسرة عام ٢٠١٣م، ومتوسط حجم الاسرة بلغ ٦.٠ افراد، اما في سنة ٢٠٢٣ م يتوقع ازدياد عدد الاسر إلى ٥٤٨٢٤ اسرة، في حين أن متوسط حجم الاسره كما هو، وفي سنة التقدير ٢٠٣٣م فقد يبلغ عدد الأسر ٨٠٩٩٨ أسرة، اما متوسط حجم الاسرة فيصل إلى ٦,٢ أسرة، بالتالي فان الحاجة إلى السكن هي بمقدار عدد الاسر التي تحتاج فيها كل اسرة إلى وحدات سكنية .

جدول رقم (٢٦) المساحات الحالية والمستقبلية لأستخدام الارض في مدينة الكوفة

السنة			٢٠١٣م			٢٠٣٣م		
السكان			٢٢٦٥٢ نسمة			٤٨٥٩٨٥ نسمة		
استخدام الأرض	المساحة/هكتار ^(٥)	(%)	نصيب الفرد/م ^٢	المساحة/هكتار ^(٥)	(%)	نسبة الزيادة %	(%)	المساحة/هكتار ^(٥)
سكني	٥٣٦,٨	٣٠,٦	٣٤	١٦٥٢,٣	٣٨,٧	٢٠٧,٨		
الديني	٨٣,٢١	٤,٨	٥	٢٤٢,٩	٦	١٩١,٩		
الخدمات العامة	٣١٦,٦٠	١٨	٢٠	٩٧١,٩	٢٣	٢٠٦,٩		
تجاري	١٧,٥٣	١	١	٤٨,٥	١,١٣	١٧٧,١		
صناعي	١٨,١٤	١	١	٤٨,٥	١,١٣	١٦٧,٩		
الطرق	٢٨١,٧٤	١٦,١	١٤	٦٨٠,٣	١٦	١٤١,٤		
المساحات المفتوحة	٤٩٦,٤٩	٢٨,٢	١٢,٦	٦١٢,٣	١٤,٤	٢٣,٣		
المساحات الخضراء	٤,٩٦	٠,٢٨	٠,٣	١٤,٥	٠,٣	١٩٥,٩		
المجموع	١٧٥٥,٤٧	١٠٠		٤٢٧١,٢	١٠٠			

(*) مديرية بلدية مدينة النجف، بيانات غير منشورة.

(**) تم الحصول عليها من خلال

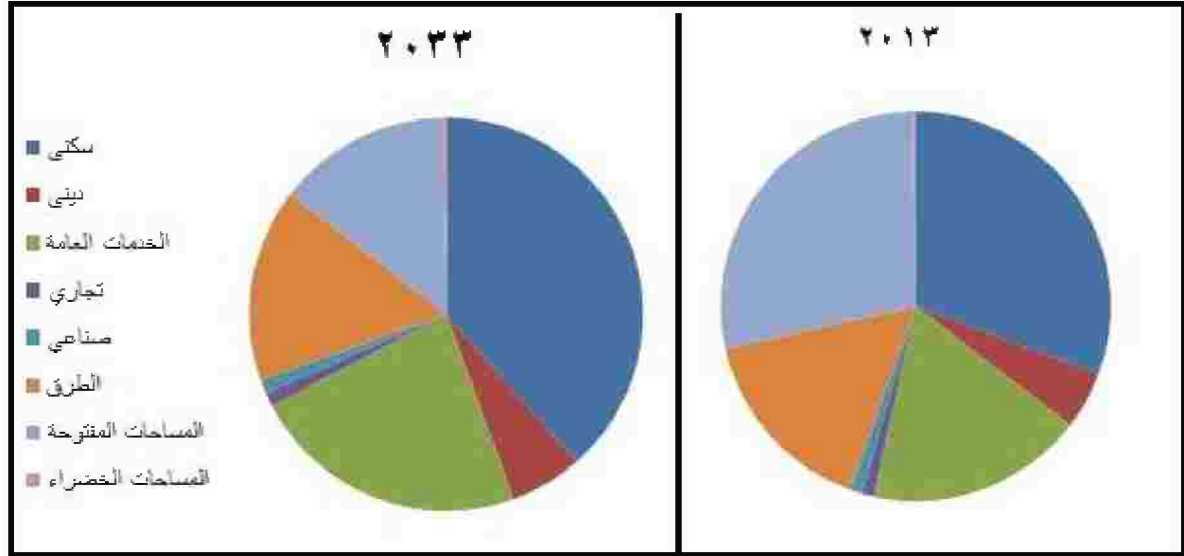
$$\frac{\text{نصيب الفرد من المساحة في سنة الأساس / م}^2 \times \text{عدد السكان في سنة الهدف ٢٠١٣}}{\text{المساحة الكلية في سنة الهدف}} = \frac{\text{نصيب الفرد من المساحة في سنة الأساس / م}^2 \times \text{عدد السكان في سنة الهدف ٢٠١٣}}{\text{المساحة الكلية في سنة الهدف}}$$

الجدول من اعداد الطالبة .

يبين الجدول رقم (٢٦) حصة الفرد من جميع استخدامات الارض بلهكتار المتوقع لسنة الهدف ٢٠٣٣م، وبنظرة تحليلية سريعة لمعطيات الجدول المذكور نجد أن استخدامات الأرض الحضرية في سنة الهدف قد زادت بشكل ملحوظ عما كانت عليه في سنة الأساس. بنسبة زيادة ٢٠٧,٨ % للاستخدام السكني، اما الاستخدام التجاري والصناعي فقد كانت نسبة الزيادة ١٧٧,١ % ، ١٦٧,٩ % على التوالي، اما الطرق كان بنسبة زيادة تصل إلى ١٤١,٤ % وهكذا بقية الاستخدامات الحضرية الأخرى.

إن تلك التطورات في مساحات الاستخدامات الحضرية ضمن مدينة الكوفة تؤكد على أن الزيادة في عدد السكان سوف يرافقها زيادة في مساحات استخدامات الأرض؛ ويتضح من الشكل رقم (٤٣) ان اكبر نسبة زيادة للاستخدامات هي للاستخدام السكني في سنة الأساس وسنة الهدف لان السكان هدف التنمية ووسيلتها لذا لابد من ان يعطي للسكان والاسكان اهمية كبيرة في الدراسات التخطيطية والتنموية، وخاصة ما يتعلق بتحديث المخططات الاساسية للمدن واقل مساحة هي المساحات الخضراء وقد تؤثر قلة هذه المساحة على البيئة.

إن نسبة المناطق الخضراء في المخطط الحالي تكاد تكون معدومة حيث بلغت من مجموع استخدامات نسبة صغيرة جداً وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار التجاوزات عليها بشكل مستمر إذ تعرض قسم منها إلى سكن عشوائي.



شكل رقم (٤٣) استخدام الارض بين سنة ٢٠١٣م وسنة ٢٠٣٣م لمدينة الكوفة .

المصدر :انشاء الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (٢٦)

ثالثاً- تقييم المخطط العمراني :-

يقصد بمصطلح المخطط الخارطة الاساسية التي تمثل تنظيم المدينة وتركيبها، اصطلاح عليه في بداية الستينيات بالمخطط الانمائي (التطوري) والمخطط الهيكلي ويتعامل المخطط الاساسي بصورة اساسية مع عامل الزمان والمكان بمتغيراتها التي يعملها المجتمع وغالبا مايكون اطار العمل على شكل مراحل زمنية لاتتعدى الخمسين عاما يمثل بدوره مخططات شاملة توضح اتجاه ونمو عمراني على المدى القريب والبعيد فضلا عن تحديد التوزيع المكاني لاستخدامات الارض المختلفة وكثافتها كمناطق الاستخدام السكني والتجاري والصناعي والترفيهي والخدمات.

وللمخطط مواصفات معينة يجب ان يتصف بها اذا اريد له ادنى حد للنجاح :

- ١- الشمولية واستيعاب مايطرأ من مشاكل اثناء تنفيذ المخطط ومعالجتها .
- ٢- الجانب التطبيقي ويتم ذلك من خلال امكانية التنفيذ الموضوعية.
- ٣- الدعم القانوني والمالي عند التنفيذ لكل مايتطلبه المخطط .
- ٤- ضمان اشتراك المواطن بعمليات التخطيط وفي كل المراحل بصورة مباشرة وغير مباشرة بعد توعيتهم باهمية ذلك.

تبرز أهمية مدينة الكوفة بكونها مركزاً دينياً وإدارياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً هاماً بالنسبة لمحافظة النجف والعراق الذي يتمتع بسمعة عالمية باعتباره مهداً للحضارات والمدن. إن أهمية مدينة الكوفة هذه قد فرضت عليها النمو والتطور تبعاً لازدياد سكانها وتبعاً لحاجتها المستمرة والمتزايدة إلى مختلف الخدمات وفي كافة المجالات، غير إن نمو المدينة وتطورها خلال السنوات الماضية كان وفق خطة مدروسة وبمقتضى تخطيط عام. وقد جرت محاولات سابقة لوضع مثل تلك الخطة وذلك المخطط منذ بداية نشأتها فكانت من المدن الإسلامية المخططة الأمر الذي أدى إلى إن تتوسع مدينة الكوفة بالقرب من مسجد الكوفة المعظم ويكون التوسع على شكل دائري، ثم اخذت المدينة بالنمو وزاد عبء كبير على الدولة والإدارات البلدية والمحلية من ناحية تقديم الخدمات والوظائف الضرورية وتهيئة المرافق العامة الأخرى لهذا العدد المتزايد من السكان الذي يشكل مجموعات سكنية واستحداث احياء سكنية جديدة وزياده الهجرة اليها بعد عام ٢٠٠٣م؛ واصبح التوسع على حساب الاراضي الزراعية.

كان أول مخطط لمدينة الكوفة هو للمستشرق الفرنسي ماسنيون عام ١٩٠٧م وان تحليل المخطط الاول للمدينة الكوفة تم ربطه بالدلائل والمعلومات التاريخية كان تخطيطها دائرياً، هي استخدامات الأرض المألوفة وبعدها اعدت لمدينة الكوفة عدة مخططات أساسية نفذ منها مخطط عام ١٩٧٤م، واعتبرته الكثير من التجاوزات والاختراقات لاهدافه أو خطوطه العام، وان تخطيطها وتركيبها كان واضحاً في نمط الازقة ونمط الابنية ونمط استخدامات الارض كل هذه العناصر مرت على مدينة الكوفة لتسد حاجات عمرانية واجتماعية واقتصادية وسياسية؛ ومن ثم مخطط عام ١٩٨٢م الذي ادخل بعض التعديلات والاضافات على المخطط السابق .

وبعد عام ٢٠٠٣م ونتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي فيما بعد حاجات ومساكن جديدة تتطلب ابعاداً مكانية، ادت بلاشك إلى استحداثات حكومية وفردية معينة في المدينة، على سبيل المثال إن وسائل النقل القديمة في النقل ببطنها وقصر مداها ادت إلى تركيز السكان في حيز محدود، ولكن بتغير هذه الوسائط تحركت مراكز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية مع خطوطها. وانبثاق استعمالات اخرى مثل بناء الانفاق الجديدة لحل مشكله الازدحام. ولتقييم واقع حال المتوفر من الإسكان يتطلب الأمر مسحاً شاملاً لحالة السكن الحالي من حيث توفر مستلزمات السكن الداخلية من عدد غرف النوم والمرافق الصحية ونوع البناء ومادته وواقع حال البيئة السكنية من حيث مدى توفر الفضاءات الخضراء وملاعب الأطفال وطرق المواصلات والخدمات العامة .

ومن خلال المسح الميداني يمكن تحديد نمطين من الاسكان الموجود :

النمط الأول: هو نمط المساكن الصالحه للسكن والتي تتوفر فيها مواصفات عمرانية وخدمية تجعلها مخزونا جاهزا للمستقبل.

النمط الثاني: تبعا لحالة السكن فانه يوجد عادة بنوعين، إما أن يكون سكن قديم لا يمكن ترميمه بسبب قدم البناء واستخدامه لمواد غير دائمية أو إن تصميمه لا يتلاءم مع متطلبات العصر، أو انه بمجمله السكن والبيئة السكنية أصبحت غير صالحة للسكن لذلك فان مثل هذه المناطق تحتاج إلى عملية هدم وعندما تتحول المنطقة السكنية القديمة إلى ارض خالية عند ذلك تتوفر الفرصة المناسبة لإعادة تخطيط المنطقة والخدمات العامة فيها بما يتلاءم مع المرحلة الحضارية للبلاد وعندما يتعارض ذلك مع ملكية الأرض يمكن عند ذلك اعتماد مبدأ التعويض العيني أو النقدي للسكان (Thomas , 1970 , P. 27).

أما النوع الثاني فيحتاج إلى عملية ترميم وبعض الإضافات التي تجعل منه أكثر صلاحية للسكن؛ إن عملية حساب المتوفر من الإسكان المستقبلي لا بد من أن تأخذ بنظر الاعتبار عملية الاندثار والتي يحددها عمر البناء ونمط البناء والظروف المناخية، وهناك معايير استخدمت من قبل العديد من الباحثين من اجل تقدير عمر البناء ففي العراق يستخدم أحياناً معيار ٢٠ سنة للبناء المستخدم فيه مادة الطين و ٤٠ سنة للبناء الذي يستخدم فيه المواد الدائمة (الحجر والطابوق) وفي أوروبا استخدم معيار ٦٠ سنة للمباني التي تستخدم المواد الدائمة في البناء (الدليمي، ٢٠٠٢م، ص ٨٠)، وهكذا فان حساب مدى الاندثار وأثرها على عمر البناء أمر مهم في تقدير الحاجة ومقدار العجز في الإسكان مستقبلا .

ان المشكلة النوعية للسكن تأخذ أوجه عديدة منها ما يتعلق بالمسكن ومنها ما يتعلق بالبيئة السكنية التي يتواجد فيها، إن المشكلات المتعلقة بالمسكن نفسه تكمن في مواد البناء المستخدمه ودرجة مقاومتها وديمومتها ومدى ملائمتها للظروف المناخية؛ إذ من المعروف إن لكل مادة بناء درجة معينة من العزل الحراري ففي الوقت الذي تكون فيه مادة الطين ذات عزل حراري عالي تكون مادة الاسمنت، بلوك، خرسانه، ذات عزل حراري ضعيف بينما تكون مواد الحجر والطابوق ذات درجة متوسطة في العزل الحراري، إن ذلك سوف يؤثر بشكل غير مباشر على تكاليف التكييف الذي أصبح عبئاً كبيراً على الساكنين لذا فان المتخصصين يبحثون على دراسة في هذا المجال لإيجاد مواد بناء تتوفر فيها مواصفات المتانة والعزل الحراري بهدف التقليل من تكاليف التكييف . أما مخطط السكن يفترض أن ينسجم مع الظروف المناخية للمدينة وخاصة ما يتعلق باتجاه الشمس وحركة الرياح وان يلبي المخطط احتياجات العائلة وينسجم مع القيم الاجتماعية ويعكس ذلك ستكون حالة عدم توازن بين ما هو مادي وما هو معنوي كما هو الحال في كثير من المخططات المستوردة إذ أن شرفيه المسكن أمر مهم يجب مراعاته في البلدان العربية والاسلامية .

إن مساحة المسكن ومدى توفر الحقائق أمر مهم يفترض أن تكون منسجمة مع حجم العائلة بحيث يسمح بوجود فضاءات وعدد مناسب من غرف النوم بحيث تقلل من نسبة الاشغال اضافة إلى إن وجود حديقة منزليه أمر مهم لتوفير الأجواء النفسية الملائمة للساكنين، وفي حالة السكن العمودي أي المنازل ذات الطوابق المتكررة مثل في أحياء كنده ٢، الجامعة، حيث يفترض أن تتوفر مساحات من المناطق

الخضراء بما يعوض الساكنين عن الحقائق المنزلية، ونذكر هنا بان المعيار العالمي للسكن العمودي أن تتوفر منطقة خضراء تبلغ مساحتها ما لا يقل عن ضعف مساحة الواجهة للبناء . إن عدم توفر الخدمات الاساسية في المسكن يشكل مشكلة تؤثر على الوضع النفسي والصحي للساكنين كخدمات الماء، والكهرباء، والصرف، والمرافق الصحية والحمامات.

اما الاستخدام التجاري فقد انحسر على الطرق الرئيسية للمدينة في كل المخططات التي رسمت لها ولم يتم تحديد منطقة تجارية شاملة لكل النشاطات . اما الخدمات فقد توسعت بشكل كبير نتيجة إلى الزيادة المستمرة بالسكان وأدت هذه السيادة في استحداث احياء جديدة تطلبت ادخال خدمات الكهرباء والماء والخدمات الصحية والتعليم والبنى التحتية لكنها ليست بالمستوى المطلوب الذي تسعى اليها المخططات العالمية في خدمة السكان .

رابعاً- المشكلات التي تواجه التخطيط العمراني في المدينة :-

أ- مشكلة التلوث البيئي :-

تعاني مدينة الكوفة بصورة اساسية من تردي الواقع الخدمي جراء تراكم النفايات وانعدام الخدمات الاساسية وعدم وجود اي متابعة عملية للتخلص من النفايات التي تملأ الشوارع والساحات وخصوصا في الاحياء، الامر الذي اسهم في تكاثر الامراض وكان من بين الاسباب التي ادت إلى هذه المشكله انتشار ظاهرة العشوائيات في المدينة حيث ادت إلى زيادة الضغط على الخدمات الاخرى بسبب التجاوزات عليها ويجب حل هذا الموضوع بتدوير النفايات اهمية جدية والاعتماد على الشركات الاجنبية لتنفيذه .

إن معظم المشاكل البيئية ترجع إلى حد كبير بكل الانشطة البشرية التي يشغلها الانسان وان تفاوتها بين المناطق المختلفة يعود إلى حجم السكان ونموهم الذي يزداد بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣م وظهور التقنيات الحديثة وكذلك بسبب زيادة الانتاج والاستهلاك فاصبحت العلاقة بين السكان والبيئة من القضايا المهمة التي ترتبط بالبيئة وصحة المواطن بشكل رئيسي وبات الاهتمام بهذا الجانب من قبل الادارات المحلية . وكان من أهم المشاكل البيئية التي يجب الاهتمام بها والتخلص او التقليل من اثرها على بيئة المدينة ومن المشاكل الاخرى التي يجب الانتباه اليها هي :

- ١- إن كفاءة وكفاية مياه الشرب في المدينة ليست بمستوى المعايير المرجوة كماً ونوعاً، فهي لا تسد الحاجة كما ان تلوث مياه النهر كما ذكرنا آنفاً يجعل نوعية المياه التي تغذي المدينة ليست بالمستوى المطلوب . لذا يجب انشاء معامل لتنقية مياه الشرب وحمايه مياه النهر من التلوث.
- ٢- تقتقر المدينة إلى وجود منطقة خاصة بالطمر الصحي التي تسبب في وجود مناطق عديدة لرمي الفضلات والانقاض داخل وخارج المخطط الأساسي للمدينة لذا من الضروري اختيار مساحة معينة من الارض تكون بعيدة عن المدينة وعكس اتجاه الرياح السائده وذلك لغرض رمي النفايات ومعالجه المياه الثقيله .
- ٣- تتعرض بيئة المدينة بشكل مستمر إلى تلوث الهواء والتربة نتيجة للعواصف الترابية وتفتقر إلى حزام اخضر يحيط بها بمواصفات علمية للحد من تاثير تلك العواصف. ومن الامور الضروريه لتقليل هذه المشكله العمل على إيجاد حزام اخضر يحيط بالمدينة من جهة الجنوب والجنوب الغربي على ان يكون بعرض ٥٠٠ متر ويتم اختيار أنواع من الأشجار كثيفة الأوراق وسريعة النمو ومقاومة للجفاف على ان يصمم بطريقة علمية لغرض التقليل من تأثير العواصف الترابية التي تتعرض لها المدينة، فضلاً عن إمكانية استخدامه كمناطق للتنزه والراحة .
- ٤- تقتقر المدينة من عدم وجود منطقة صناعية مخططة بشكل جيد مما أدى إلى إرباك في انتشار المحلات الصناعية الصغيرة والخدمات الصناعية مثل ورش تصليح السيارات ومحلات الغسل والتشحيم وغيرها في داخل المدينة مما يؤدي ذلك إلى تلوث بيئة المدينة، ولغرض إيجاد حل لهذه المشكلة انشاء منطقة صناعية بعيدة عن السكن الحضري او عن مركز المدينة وتجميع كافة الورش الصناعية الصغيرة والكبيره فيها بحيث تكون هذه المنطقة متوفرة فيها كافة المتطلبات من الطرق والمواد الخام .
- ٥- بالرغم من ان مدينة الكوفة مطلة في بعض أجزائها على ضفة نهر الفرات ولكن لم يستثمر المكان بصورة جيدة ولم يستغل لأغراض السياحة اذا ما أستغلت المناطق المقابلة للكورنيش كمجمع سياحي فندقي مطل على نهر الفرات وقريب من المناطق الدينية السياحية استغلال هذه المنطقة في انشاء الفنادق الفاخرة للسياحة والاهتمام بالجانب المطل على نهر الفرات من خلال استخدام البناء الحديث في المطاعم والاستراحات العائلية .

٦- ان نسبة المناطق الخضراء في المخطط الحالي للمدينة لا تتجاوز ٤.٩٦ % من مجموع استخدامات الأرض في المدينة وهذه نسبة قليلة وخاصة اذا أخذنا بنظر الاعتبار التجاوزات عليها بشكل مستمر اذ تعرض قسم منها إلى سكن عشوائي وهذه من المشاكل المهمة والخطيرة على المدينة لانها تضر بالشكل العام لها لذا يجب اصدار بعض القوانين والغرامات التي تفرض على المزارعين عند بيعهم الاراضي الزراعيه لاغراض السكن .

ب- مشكلة الإسكان :-

إن مقدار الحاجة إلى الإسكان تتمثل في عدد العوائل الموجودة في المنطقة والبالغة ٦٣,٣٤٣ أسرة في سنة الهدف ٢٠٣٣م، وبطبيعة الحال تحتاج هذه الزيادة إلى توفير أماكن وحدات سكنية موازية للزيادة مستقبلاً، وهذا هدف مثالي يعني أن تكون لكل عائلة وحده سكنيه ذات نوع وحجم وسعر مناسب للإيجار، وتتمثل هذه المشاكل بمجموعة من الظروف التي تعيشها المدينة القديمة ومنها: الحالة الرديئة لمعظم الأبنية السكنية ضمن المدينة القديمة كما ان نسبة كبيرة من هذه الابنية غير قانونية والطرق الضيقة، وفي بعض الأحيان الازقة/ الحارات التي لا يمكن المرور من خلالها بواسطة الحافلات لخدمات الطوارئ، وعدم وجود مواقف وعدم وجود مساحات مفتوحة ومناطق خضراء في وسط الاحياء القديمة وضيق ممرات السابلة، كما ان المناطق الترفيهية المصممة والمحيطه بالمدينة القديمة غير مستغلة لهذا الغرض، وعدم الارتباط بشبكة النقل العام .

ومشكلة الإسكان واحدة من أهم المشكلات التي تعاني منها المدينة وحظيت باهتمام المسؤولين والباحثين لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . إن مشكلة الإسكان لها أوجه عديدة يمكن حصرها في جانبين ؛ أولهما الجانب الكمي والذي يتضح من خلال النتيجة النهائية المتمثلة في العجز الإسكاني، ومن اجل التوصل إلى ذلك لا بد من التعرف على المفاهيم المتعلقة بكيفية التعامل كمياً مع هذه الظاهرة، ومن هذه المفاهيم ما يتعلق بكيفية حساب الحاجة إلى الإسكان ومفهوم الطلب على الإسكان ثم المتوافر من الإسكان وهو معرفة ما موجود من إسكان حالياً أمر مهم في حالة التخطيط لتحسين واقع حال الإسكان أو التخطيط المستقبلي لمعرفة مقدار الحاجة إلى الإسكان أو العجز فيه. وثانيهما الجانب النوعي والذي يتمثل في أوجه مختلفة منها ما يتعلق بمواد البناء ومساحة البناء ومدى توفر الخدمات الاساسية ومستلزمات الحياة العائلية ومدى ملائمة البيئة السكنية؛ ان مقدار الحاجة إلى الإسكان تتمثل في عدد العوائل الموجودة في المدينة.

تتباين التعدادات السكانية في درجة إعطائها المعلومات الخاصة بالعائلة إذ إن هنالك فرق بين الساكنين في الدار والعائلة كما ويجب التمييز بين العائلة الممتدة والعائلة المنشطرة أو الذرية. كما وإن بعض التعدادات السكانية في العالم تعتمد على رئيس العائلة في تحديد عدد العوائل والأمر يختلف بين البلدان تبعاً للعادات والتقاليد وتأثير العامل الديني . وإن الطريقة المثلى لمعرفة الحاجة إلى الإسكان هو أن يكون هنالك تعداد سكاني خاص مبني على حساب عدد العوائل على أساس الرئاسة للعائلة أي وجود الزوج والزوجة أو الزوج المعزول مع الأولاد أو الأم المعزولة مع أولادها ونرى هنا لا بد من وجود برنامج كومبيوترى خاص بعدد العوائل وعدد أفرادها وهل هي عائلة ممتدة أم منشطرة أم هنالك عوائل تسكن مع عائلة أخرى وهكذا إذا ما توفرت هذه المعلومات فإن الحساب سيكون سهلاً ودقيقاً (Margaret Robert , 1974 ,P286)

ومشكلة الإسكان ذات أوجه عديدة منها ما يتعلق بالمشكلة في الكم، والتي تمثل العجز في الإسكان وإن عملية حسابها عملية معقدة تحتاج إلى جهود من قبل الباحثين للاحاطة بجميع المتغيرات ذات العلاقة ومنها كيفية حساب الحاجة إلى الإسكان والمتوفر من الإسكان ثم التوقعات المستقبلية وكيفية حسابها. أما الجانب الثاني من المشكلة هو ما يتعلق بمشكلة النوع سواء ما يتعلق بالسكن نفسه أو ما يتعلق بالبيئة السكنية فيما يتعلق بالمحلات السكنية التقليدية والأحياء السكنية الحديثة . ومن خلال ذلك توصل البحث إلى أنه بالإمكان الاستفادة من مزايا تلك الأنماط للتخطيط المستقبلي من أجل خلق أحياء سكنية حديثة على شكل مجاورات سكنية تتحقق فيها كفاءة عالية في الأداء وفي الجمالية للبيئة الحضرية وتتمتع بعلاقات اجتماعية على أساس وحدة الجيرة بما يضمن الحفاظ على الممتلكات العامة وتتحقق فيها المشاركة الجماهيرية في تطوير تلك المواقع، وقد تبين أنه بالإمكان خلق أحياء سكنية حديثة مبنية على أساس وحدة الجيرة من خلال توفير الخدمات المجتمعية التي تؤدي إلى توطيد العلاقات الاجتماعية لسكان الحي بما يؤدي ذلك إلى القناعة والاعتزاز بمكان السكن وقوة الانتماء إليه . تبين أيضاً إن الأحياء السكنية الحديثة التي تبنى على أساس وظيفي هي أكثر كفاءة في الأداء وتأتي بعدها المحلات السكنية التقليدية ولكن ما يؤخذ عليها أنها تهمل الجانب الإنساني، إذ أن الخلط السكاني في الأحياء السكنية يؤدي إلى انصهار شرائح المجتمع مع بعضها، بالمقابل فإن تلك الأحياء تعاني من عدم الاستقرار نتيجة للحراك الاجتماعي وضعف في الشعور بالانتماء والاعتزاز بمحل السكن. ومن الأمور التي أدت إلى مشكلة السكن في المدينة :

- ١- انتشار ظاهرة الهجرة والتهجير على نطاق واسع أدى إلى تفاقم مشكلة الاسكان والضغط المتزايد على الخدمات العامة غير المناسبة اصلاً .
- ٢- عدم تحديث التشريعات القانونية والتخطيطية لمواكبة الازمة والمساعدة في توفير اراضي صالحة جديدة وكذلك غياب التقييم والمراجعة للمعايير التصميمية بما يحفز انتاج وحدات سكنية جديدة .
- ٣- استمرار الاعتماد على نظم البناء التقليدي في انتاج المساكن مع ما تتطلبه من ايدي عاملة والهدر في مواد الانتاج والوقت وهذا يشمل انظمة البناء العادية التي اصبحت قديمة وبسبب التطور الحاصل تطلب ادخال انظمة بناء جديدة تقلل من الكلفة ومدة الانجاز . وقد بدأ العمل في ادخال انظمة جديده في البناء واستخدام اساليب حديثه مثل ادخال نظام جديد في البناء وهو البناء التركي وهو عبارته عن حوائط جاهزة تركيب على الهيكل المعدني للمبنى الذي يستخدم بصورة محدودة في الوقت الحاضر بسبب تكلفته العالية، وكذلك بدأ في ادخال نظام البناء الرأسي .

ج- المشكلات الخدمية :-

يجب ان توضح وتحدد متطلبات هذه الخدمات على ضوء توسع المدينة لضمان تغطية كافية ومناسبة للسكان، اما خدمات التعليم فلا بد من ان نبين هذه المشكلة وكيفية ايجاد الحلول لها لعام الهدف ٢٠٣٣ م :

١. رياض الأطفال : اعتماداً على نسبة الأطفال في سن الروضة البالغ ٧,٥% من مجموع السكان فقد يتوقع بأن عددهم ٢٩٨٥٤ تلميذاً في عام ٢٠٣٣م، وبالتالي هناك حاجة إلى (٢٠) روضة أطفال يفترض ان تتوزع حسب المحلات السكنية في المدينة، وبما ان مساحة الروضة حسب المعايير هي ٠,٣٥ هكتاراً فأناً مجموع المساحة المطلوبة هي ٧ هكتارات، وهي تمثل مقدار العجز اعتماداً على المعايير العالمية.

٢. التعليم الابتدائي : اعتماداً على توقع نسبة الأطفال بعمر ٦-١٢ سنة البالغة ١٢,٥% من مجموع سكان مدينة الكوفة البالغ ٣٩٨٠٥٩ نسمة عام ٢٠٣٣م، فان عدد التلاميذ سيكون ٤٩٧٥٧ تلميذاً، وباعتبار ان استيعاب المدرسة ٣٦٠ تلميذاً في ١٢ فصل بحجم استيعاب ٣٠ تلميذاً للفصل الواحد، وباعتبار ان مساحة المدرسة ٠,٧ هكتاراً فان مقدار الحاجة هو ٢١,٢ هكتاراً يكون من ضمنها المدارس الابتدائية الحالية. وبهذا فان المدينة قد تحتاج في عام ٢٠٣٣م، إلى (٣٠) مدرسة موزعة على الاحياء السكنية.

٣. **المدارس المتوسطة :** ان توقع نسبة التلاميذ في سن المدرسة المتوسطة ٧,٥% من مجموع سكان مدينة الكوفة يشكلون ٢٩٨٥٤ تلميذاً وإذا كان حجم استيعاب المدرسة ٣٦٠ تلميذاً فان الحاجة إلى المدارس المتوسطة في المدينة سيكون (٨٢) مدرسة متوسطة وهذا يحتاج إلى مساحة مقدارها ٩٩ هكتاراً لسنة ٢٠٣٣م، على اعتبار ان مساحة المدرسة الواحدة ١,٢٠ هكتار.

٤. **المدارس الإعدادية :** سيبلغ عدد الطلبة في المدارس الإعدادية ٢٧٠٦٨ تلميذاً حيث ان نسبتهم ٦,٨% عام ٢٠٣٣م، وبالتالي فأن المدينة تحتاج إلى (٧٥) مدرسة إعدادية على اعتبار ان المدرسة الواحدة تحوي على ٣٦٠ تلميذاً. اما المساحة المطلوبة فهي ١١٢ هكتار باعتبار ان مساحة المدرسه ١,٥ هكتار .

وبالتالي فان مقدار الحاجة من المباني المدرسية في مدينة الكوفة في سنة ٢٠٣٣م سيكون ٢٠٧ بناية لمختلف المراحل الدراسية من الروضة إلى الإعدادية وبما ان هناك ١٤٨ مدرسة موجودة حالياً فان مقدار العجز في المدارس سيكون ٥٩ مدرسة .

اما الخدمات الصحية وبالاكتفاء على المعايير المستخدمة للخدمات الصحية يمكن تحديد متطلبات هذه الخدمة في ضوء توسع المدينة لضمان تغطية كافية ومناسبة للسكان صنف تلك المعايير إلى خدمات صحية أولية ورئيسية اذا اعتمدنا على معيار حجم السكان للحي السكني هو ٢٠٠٠٠٠ نسمة على اعتبار ان الحي مكون من أربعة محلات (مجاورات) سكنية كل منها ٥٠٠٠ نسمة فان في مدينة الكوفة بمجموع سكانها سنة ٢٠٣٣م المقدّر بـ ٣٩٨٠٥٩ نسمة فإنها تحتوي على (١٧) حياً سكنياً وبالتالي فان الحاجة ستكون كالآتي؛ بالإضافة إلى وجود مستشفى حكومي واحد يقع في شرق المدينة

جدول رقم (٢٧) مقدار الحاجة والعجز في الخدمات الصحية لسنة الهدف ٢٠٣٣م، في مدينة الكوفة

المؤسسة الصحية	العدد	المساحة بالهكتار
مركز صحي	١٦	٨
مركز طبي عام	١٦	٨
مركز طبي وقائي	٢	١
مستشفى عام للمدينة	٣	١٥
المجموع	٣٧	٣٢

بما ان الموجود الحالي ٨ مراكز صحية فان العجز في المؤسسات الصحية هو (٢٩) مؤسسة .

د- خدمات المرافق :-

وهي خدمات البنى التحتية من خدمات المياه والكهرباء والاتصالات وخدمات شبكات الصرف الصحي وشبكات تصريف مياه الامطار، وتعاني المدينة من خلل واضح في كفاءة هذه الخدمات من حيث الكم والنوع وينسب متفاوتة، اي ان هناك مشكلة واضحة في خدمات الكهرباء ويليها في ذلك خدمات الماء الصالح للشرب.

١. مياه الشرب :

تعاني المدينة من شحة واضحة في المياه الصالحة للشرب رغم وجود المحطات المجهزة اذ ان الطاقة المجهزة لها هي اقل من الطاقة التصميمية بسبب تقادم هذه المحطات وضعف الادامة والصيانة لها فضلا عن الانقطاع المتكرر للطاقة الكهربائية وغياب او ضعف مصادر الطاقة الكهربائية البديلة لتشغيل هذه المحطات مما يجعلها تعمل بالتناوب .

ومما يزيد حجم المشكلة هو ان الشبكة الناقلة لمياه الشرب تعاني من مشاكل كثيرة منها كونها قديمة ومتآكلة وكثرة التجاوزات عليها فضلا عن عدم وجود تنسيق بين دوائر البلدية مما يؤدي إلى كثرة التكررات فيها نتيجة لأعمال الحفر في الطرق .

ان عدم وجود بيانات عن حجم الاستهلاك الفعلي للماء بسبب عدم وجود المقاييس واعتماداً على كونه مقدار الاستهلاك للفرد العراقي يتراوح بين ٠,٣٥ - ٠,٤٥ م^٣/يوم يكون مقدار الاحتياج الحالي لسكان مدينة الكوفة عام ٢٠١٣م ما يعادل ١٠١٩٣.٤ م^٣/يوم على اعتبار ان سكان المدينة ٢٢٢٦٥٢ نسمة ومعدل الاستهلاك اليومي ٠,٤٥ م^٣/يوم.

ان حجم الاستهلاك المتوقع عام ٢٠٣٣م هو ٢١٨٦٩٣.٢٥ م^٣/يوم، اعتماداً على اعتبار تقدير السكان سنة الهدف ٤٨٥٩٨٥ نسمة أذاً فبالضرورة انشاء مشروع مركزي بطاقة لا تقل عن ٤٥٠٠٠ م^٣/يوم، خاصة وان المشاريع الحالية المتوقع لها ان ينتهي العمل بها فان طاقتها الانتاجية ستكون دون المستوى المطلوب في سنة الهدف .

٢. الكهرباء :

اما مشكلة الطاقة الكهربائية ولعدم وجود بيانات لحجم الطاقة الكهربائية المجهزة لسكان المدينة في الوقت الحاضر بسبب القطع المبرمج وغير الثابت، ولكن يمكن حساب الحاجة الحالية والمستقبلية من الطاقة الكهربائية في المدينة على اعتماد معيار، معدل استهلاك الشخص الواحد البالغ (٠,٦٧) كيلو واط ؛ حيث سيكون معدل استهلاك الفرد في سنة الهدف ٣٢٥٦٠٩.٩ ميكا واط .

٣. الصرف الصحي :

ويمكن الاشارة هنا إلى ان مدينة الكوفة يوجد بها شبكة لتصريف مياه الصرف الصحي تصرف في النهر مباشرة بدون معالجة؛ اغلب مناطق المدينة تحتوي على شبكات الصرف الصحي وبعضها قيد الانجاز، كما ان المناطق المحرومة من الصرف الصحي هي العشوائيات المنتشرة في المدينة.

وعند استخدام معيار (٠,٢ م^٣ / شخص / يوم) من المياه الثقيلة فان الحاجة الحالية والمستقبلية لشبكة مجاري المدينة ستكون كالآتي :

جدول (٢٨) الحاجة الحالية والمستقبلية لخدمات المجاري في مركز مدينة الكوفة

المعيار م ^٣ /شخص/يوم	عدد السكان م ^{٢٠١٣}	كمية المياه الثقيلة م ^٣ /يوم	عدد السكان م ^{٢٠٣٣}	كمية المياه الثقيلة م ^٣ /يوم
٠,٢	٢٢٢٦٥٢	٤٤٥٣٠.٤	٤٨٥٩٨٥	٩٧١٩٧
المصدر : انشاء الطالبة بالاعتماد على هيئة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء - دائرة الإحصاء في النجف الاشرف تقديرات ٢٠١٣م ، بيانات غير منشورة .				

وهذا يعني ان المدينة بحاجة إلى شبكة صرف قادر لتصريف ٤٤٥٣٠.٤ م^٣/يومياً في الوقت الحاضر، وفي حاجة إلى شبكة صرف ومحطة معالجة لكمية المياه الثقيلة التي تقدر بـ ٩٧١٩٧ م^٣/يوم في سنة الهدف ٢٠٣٣ م .

وعند اختيار موقع للطمر الصحي يجب مراعات مايلي :

- ان يكون خارج حدود المخطط الأساسي للمدينة بمسافة أربع كيلو مترات على الأقل بعكس اتجاه الرياح السائدة وأثنين كيلو متر عن الاتجاهات الأخرى.
- يفضل اختيار المنخفضات والمقالع الطبيعية او مقالع الرمل.
- يمكن ان تستغل الأراضي غير الصالحة للزراعة عن طريق حفر خنادق فيها لإغراض الطمر.
- تجنب المواقع التي تكون فيها مناسب المياه الجوفية عالية ويفضل ان يكون منسوب المياه عند الموقع المختار منخفض عن قعر مقلب النفايات بعمق لا يقل عن ١,٥ متر لكي لا يلوث المياه الجوفية
- ان يكون الموقع بعيد عن الشارع العام بمسافة لا تقل عن واحد كيلو متر .
- ينبغي ان تكون الخصائص الجيولوجية والطبوغرافية للتربة صالحة للسماح بأقل ترشيح للمياه من خلاله.

٤. النفايات :

تعد مشكلة النفايات والتخلص منها من اهم المشكلات التي تواجه المدن والمجتمعات الحضرية في العالم ومنها مدينة الكوفة، إذ ان الكميات الناتجة من النفايات الصلبة أخذت بالتزايد يوماً بعد آخر، وذلك بسبب زيادة عدد السكان وتحسن المستوى المعيشي مما أدى إلى زيادة سلوك الأفراد الاستهلاكي .

فان زيادة كمية النفايات تسبب تلوث عناصر البيئة وكذلك استنزاف المصادر الطبيعية؛ لذلك تعتبر عملية جمع ونقل النفايات في المناطق الحضرية من العمليات المعقدة والصعبة وذلك بسبب تنوع النشاطات والفعاليات كما ان عدم استعمال الاساليب العلمية الصحيحة في نقل النفايات الصلبة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف نقلها، ومن ناحية أخرى في حالة عدم التخلص التام منها ستؤدي إلى تلوث البيئة، ومن سوء الخدمات ان تبقى اكوام القمامة متروكة لأكثر من شهر امام المنازل فذلك مشهد يبعث على الاستياء والتذمر واشمئزاز المنظر ناهيك عن الاوبئة والامراض التي يخلفها تكدس النفايات دون رفعها من قبل الجهات المختصة من جانبيها.

وترجع اسباب المشكلة المستعصية للنفايات إلى ثلاثة اسباب الاول يعود إلى قلة التخصيصات الماليه اما السبب الثاني هو قلة وعي المواطن وعدم تعاونه مع البلدية فنجد ان الحاوية فارغة والنفايات متكدسة حولها والسبب الثالث يعود إلى عدم وضع قوانين صارمة، هذا بالاضافة إلى وجود شركات تقوم بمحاولات تنظيف المدينة الا انها فشلت.

ومن الحلول المناسبة لغرض التخلص من النفايات :

- توفير الوسائل المناسبة لإيصال النفايات إلى المواقع المخصصة لها، وتسهيل الحركة للآليات.
- توفير وحدة متكاملة من المعدات والآليات للموقع بما يضمن عملية الدفن بالطرق الصحيحة .
- أن تقوم دائرة البيئة بالرقابة الدورية على طريقة الدفن في الموقع.

هـ- المشكلات الاقتصادية:

مدينة الكوفة بحاجة إلى أساس اقتصادي متين يحقق لها ولسكانها حركة اقتصادية لديمومة الحياة فيها، وهذا يتحقق من خلال إيجاد أنشطة صناعية والاهتمام بالجانب السياحي تجلب لها دخل من خارج حدودها . ان النشاطات الصناعية والخدمية توفر فرص عمل جديدة لسكان المدينة فضلاً عن أنها تحرك العمليات الاقتصادية، وهذا الأمر بحاجة إلى وضع إستراتيجية للتنمية الصناعية في المدينة من خلال إيجاد منطقة صناعية مع تشجيع المستثمرين فيها، خاصة اذا توفرت المساحات الكافية للصناعات المراد الاستثمار فيها على ان تتوفر فيها متطلبات البيئة ومتطلبات الموقع .

ويمكن اقتراح الصناعات الآتية :

- صناعات إنشائية (صناعة تقطيع الحجر، صناعة بلاط الارضيات (الكاشي)، صناعة الشبائيك والأبواب، صناعة الجص وغيرها)
 - صناعات غذائية (مصنع للألبان، مصنع للدبس،، مصنع لتعليب الفواكه والخضر، مصنع للثلج)
- هذه الصناعات ممكن ان تحقق حركة اقتصادية في المدينة وتوفر فرص عمل مناسبة فضلاً عن انها سوف تساهم في تنشيط الإنتاج الزراعي في اقليم المدينة .

- وصناعة السياحة واحدة من اهم الصناعات التي تعتمد عليها اقتصاديات دول عديدة في العالم، ومدينة الكوفة وإقليمها تتوفر فيها مقومات سياحية يمكن ان تكون قاعدة طبيعية لنشاط سياحي ذو أهمية اقتصادية كبيرة للمدينة وإقليمها اذا ما استثمرت الإمكانيات الطبيعية وخاصة ضفاف نهر الفرات ذلك من خلال انشاء مدينة سياحية اذا ما كان هناك ربط بطرق جيدة مع موقع المدينة لسياحية الدينية .
- كما ان المدينة بحاجة إلى الكثير من العاملين في الانشطة الخدمية والصحة والخدمات الاجتماعية والترفيهية فضلا عن العمالة المطلوبة في قطاع المرافق لتعزيزها وزيادة كفاءتها.

الخلاصة :

قمنا في هذا الفصل بالتنبؤ لأعداد سكان مدينة الكوفة لعامي ٢٠٢٣م - ٢٠٣٣م من الأساس ٢٠١٣م، من خلال الدراسة اتضح ان عدد السكان في تزايد مستمر حتى عام الهدف ٢٠٣٣م ، حيث بلغ عدد السكان في سنة الهدف الأولى ٢٠٢٣م / ٣٢٨٩٤٦ نسمة، وبلغ في سنة الهدف الثانية ٢٠٣٣م / ٤٨٥٩٨٥ نسمة؛ ذلك مقارنة بأعداد السكان في سنة الأساس ٢٠١٣م / ٢٢٢٦٥٢ نسمة، وهذه الزيادة ستؤدي في المستقبل إلى التوسع في استخدامات الارض المختلفة.

وقد أستنتج أنه سوف تتضاعف رقعة المدينة وستزيد المساحة المخصصة للسكن مرة ونصف، ونلاحظ ان الاستخدام الصناعي والتجاري يستحوذ على نسبة اقل سواء في عام الاساس أو عام الهدف؛ لذا لابد من اعداد تنمية صناعية في مدينة الكوفة فهي من المدن التي لا تتوفر فيها صناعات كبيرة وحتى الصناعات الصغيرة (الورش) منتشرة بشكل غير منتظم في المدينة؛ وذلك سوف يؤدي إلى الضغط على الخدمات كافة مستقبلاً، وهذا يتطلب تخطيطاً دقيقاً في التعامل مع هذه الزيادة من خلال توفير الخدمات بكل انواعها.

إن المخطط الاساسي الجديد يجب ان يأخذ بعين الاعتبار المعايير التخطيطية في توزيع استخدامات الارض المختلفة بما يحقق الراحة والرفاهية لسكانها، لذا فان التنمية الصناعية في المدينة يجب ان تعتمد على إجراءات تخطيطية مدروسة من خلال إنشاء منطقة صناعية تتوفر فيها جميع خدمات البنى الارتكازية ومربوطة بطرق مواصلات جيدة، مع العمل على تشجيع الاستثمار الصناعي فيها وهذا سوف يحقق تخلص المدينة من الصناعات الملوثة المتمثلة بمعمل الاسمنت الواقع إلى الجنوب من المدينة وتوفير فرص عمل لسكانها وتحقيق أساس اقتصادي للمدينة لذا فان التنمية الصناعية يجب أن تتوجه إلى أيجاد صناعات تتناسب مع الموارد الموجودة وخاصة المحاصيل الزراعية الصناعية والإنتاج الحيواني.

تمتلك مدينة الكوفة ضمن إقليمها المجاور إمكانيات سياحية دينية متمثلة بالمرقد الكثيرة والمساجد التاريخية كذلك وقوعها على نهر الفرات على حدود المخطط الأساسي الحالي والتي يمكن استثمارها عن طريق توفير البنى التحتية وتنظيم البيئة الطبيعية فيها وانشاء مجمع سياحي متكامل وخلق أنشطة تجارية فيها لغرض تحقيق تكامل التجارة مع السياحة، كما إن ربط السياحة الطبيعية مع السياحة الدينية يعطي تطويره سيحقق سهولة في الحركة بين المنطقتين السياحيتين .